

المليشيات لاتزال ترفع أسعار الأسلحة وفتاوى التحريم لم تخفض وتيرة التهريب

السلاح في العراق.. من رمز للقوة إلى سلعة تجارية يضارب بها المهربون

تتصاعد في العراق النقاشات والحوارات، معززة بالشائعات والتأكيدات حول تنامي تهريب الأسلحة من داخل العراق لاسيما مناطق الوسط والجنوب، الى داخل سوريا، لتكون في متناول المعارضة والجماعات المسلحة التي تقاوم نظام الرئيس السوري بشار الأسد. ويتراقق الجدل مع ارتفاع سعر قطع السلاح في محافظات بابل وكربلاء (وسط العراق) بشكل مضطرب، في ظل توقعات بوصوله الى مستويات مرتفعة، في ظل تأكيدات وزارة الداخلية العراقية بوجود عمليات تهريب للسلاح عبر الحدود العراقية السورية.

وسيم باسم

بغداد



ضباط عراقيون يشرفون على ضبط أسلحة معدة للتهريب والاستعمال في بغداد (الزمان)

على رغم انحسار وتيرة الحديث والأخبار عن عمليات التهريب، إلا أن استطلاعات إجرتها (الزمان) تشير إلى أن تجارة التهريب قائمة على قدم وساق. ويقول سعد الجبوري الذي باع قطعتي سلاح كلاشكوف بسعر 800 دولار، قبل شهر، ان بيع السلاح كان لحاجته المادية، ولم يفكر ان هذا السلاح سيذهب الى سوريا على سبيل المثال او يتم تسريبه الى جماعات مسلحة داخل العراق وخارجه. ويؤكد الجبوري ان اغلب الناس يبيعون اسلحتهم الشخصية لغرض كسب الاموال فحسب.

وتتصاعد في العراق النقاشات والحوارات، معززة بالشائعات والتأكيدات حول تنامي تهريب الأسلحة من داخل العراق لاسيما مناطق الوسط والجنوب، الى داخل سوريا، لتكون في متناول المعارضة والجماعات المسلحة التي تقاوم نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

ويتراقق الجدل مع ارتفاع سعر قطع السلاح في محافظات بابل وكربلاء (وسط العراق) بشكل مضطرب، في ظل توقعات بوصوله الى مستويات مرتفعة، في ظل تأكيدات وزارة الداخلية العراقية بوجود عمليات تهريب للسلاح عبر الحدود العراقية السورية.

وعلى رغم انحسار وتيرة الحديث والأخبار عن عمليات التهريب، إلا أن استطلاعات إجرتها (الزمان) تشير إلى أن تجارة التهريب قائمة على قدم وساق.

ويقول سعد الجبوري الذي باع قطعتي سلاح كلاشكوف بسعر 800 دولار، قبل شهر، ان بيع السلاح كان لحاجته المادية، ولم يفكر ان هذا السلاح سيذهب الى سوريا على سبيل المثال او يتم تسريبه الى جماعات مسلحة داخل العراق وخارجه.

ويؤكد الجبوري ان اغلب الناس يبيعون اسلحتهم الشخصية لغرض كسب الاموال فحسب.

ويحسب ما يرد الى مسامع الجبوري، فان خط (هجرة السلاح يبدأ من الوسط والجنوب باتجاه بغداد، ثم ينقل الى محافظة نينوى بالشمال، او قرى ومدن قرب الحدود السورية العراقية).

وليس سهلا تتبع مصادر جمع السلاح لانه اصبح عملية متشعبة يشترك فيها مواطنون من دون قصد، اضافة الى تجار صغار همهم الاول من وراء ذلك كله، التربح وليس اهداف سياسية.

ويجزم الشيخ ماجد العتيبي من بابل (100 كم جنوب بغداد) ان عمليات بيع السلاح بالنسبة للغالبية هو وسيلة للربح، من دون ان يعي كثيرون ان هناك اهداف مبيتة من وراءها.

تجارة السلاح ليست جديدة

ويؤكد العتيبي ان تجارة السلاح ليست جديدة بين العشائر العراقية فغالبا ما تعرض على العشيرة عشرات الأنواع من الأسلحة الخفيفة عبر تجار يجوبون القرى والمدن، مشيرا الى ان هذه الظاهرة موجودة حتى في فترة حكم صدام حسين لكنها تجري بصورة أكثر سرية وبوتيرة أقل.

وينقل العتيبي شواهد عن مستويات اسعار السلاح والعتاد في العراق اليوم، حيث يبلغ سعر صندوق العتاد الكبير للرشاش الكلاشكوف حوالي 700 دولار، اما سعر الرشاش الكلاشكوف المعروف ب(الخميس) ففقطرب من ال 800 دولار. ويصل سعر رشاش (بي كي سي) حوالي 1000 دولار.

وعلى رغم ان كثير من العراقيين يتاجرون بالأسلحة الا ان جلهم يرفضون ان تطلق عليهم هذه الصفة، لاسيما في هذه المرحلة التي اصبح فيها عمليات تجارة السلاح عملية حساسة تجر وراءها تبعات قانونية.

لكن ليث حسن الذي لديه اطلاع على تجارة السلاح اضافة الى امتلاكه خبرة انواعه يؤكد ان اغلب تجار السلاح الكبار يتمركزون في بغداد والموصل والمناطق الغربية بالعراق، وهؤلاء يرتبطون بشبكات خطية مع تجار صغار ينتشرون في مناطق العراق المختلفة.

ولا ينكر اغلب الذين على دراية بتجارة السلاح ان وجهة هذه الأسلحة هي سوريا بشكل رئيسي، حيث يشير ابو جعفر من كربلاء (108 كم جنوب غربي بغداد)، ان تجارة الأسلحة اصبح منذ اكثر من سنة تجارة معروفة للجميع.

ويتابع : تدرب هذه الفعالية على اصحابها ارباحا جيدة لاسيما وان هناك جهات قادرة على الدفع.

من جهته يشير ضابط الشرطة قاسم حسن من بابل الى ان القوات الامنية تعثر بين الغيبة والاخرى على اكداس من العتاد والأسلحة، مؤكدا ان طريقة جمعها وانواعها تشير الى انها معدة للتهريب او تنتظر شراء احد تجار السلاح المعروفين.

ويشير كريم حسن ان اكتشاف عصابات السلاح ليس امرا سهلا، لاسيما وان هذه العصابات تتخوذ الحذر خوفا من اكتشاف امرها.

وتنجح ابو مراد في بيع ثلاث قطع سلاح (مسدس ورشاشتين) لأحد التجار الذي يتجولون بسيارات البيك في القرى والأرياف قبل عدة اشهر.

ويتابع : ابعد ازدهار تجارة السلاح، وتعزيز الجهات الامنية لمراقبتها لهذا النشاط فان بيع وشراء السلاح يتم عبر اكثر من وسيط عبر سلسلة من اصحاب الثقة حتى يصل السلاح الى التاجر الشمالي والشمال الغربي.



المهربون وتجار السلاح يتداولون مختلف انواع الاسلحة (الزمان)



مفرزة جنود عراقيين عند الحدود مع سوريا يراقبون مهربي الاسلحة إلى سوريا (الزمان)

ان بعض الثواب من المحافظات الوسطى والجنوبية يرون ان هناك مخطئا اقليميا طائفا خطيرا يهدف إلى إفراغ هذه المناطق في ابسط انواع الاسلحة التي تدافع به عن نفسها.

البحاث الاقتصادي ماجد حسن يرى ان هناك عمليات تهريب منظمة تزي تحت اشراف جهات مستفيدة، وهي ليست عملة تجارية (بحنة) بحسب ما يعتقد البعض، فهناك جهات عراقية تؤيد الجيش السوري الحر والمعارضة السورية تجمع السلاح عبر مندوبين لها في انحاء العراق.

الممول

وكانت الشرطة العراقية اعلنت الاسبوع الماضي عن اعتقال الممول لجماعات المعارضة السورية بالسلاح في غربي العراق في قرية وسط بلدة هيت غربي الإنبار.

ويقول الكاتب ماجد زيدان في هذه الصدد

الرقابة على الحدود وحث الدولة على شراء السلاح من المواطن بدلا من بيعها لتجار مجهولي الهوية.

وجهة السلاح هي الموصل ويقتل الطالب في احد تجار الاسلحة قوله ان وجهة السلاح هي الموصل (465 شمالي بغداد) حيث يمر الى الجانب السوري عبر معبر ربيعة إلى سوريا وباسعار مغرية.

ويدل الارتفاع المضطرب لقطع السلاح في العراق على ان هناك جهات تمول هذه العمليات، فقد يصل سعر البندقية الرشاش في بعض الاحيان الى نحو سبعمائة دولار، كما يصل سعر المسدس الى حوالي 400 الى 500 دولار.

ويحتوي العراق على الملايين من قطع السلاح الخفيف والمتوسط يتوزع بين العشائر واهل القرى والأرياف وفي المدن، كما تحتفظ عشائر عراقية على الحدود العراقية المتاخمة للجانب الإيراني السوري على قطع سلاح متوسط ايضا.

وتلقي الأجهزة الامنية بين فترة واخرى على مجموعات تهرب السلاح إلى سوريا. وعمل شرطي الحدود جعفر حسن من المحمودية (15 كلم جنوب بغداد) لمدة عام في معبر البوكمال غربي العراق، اذ تشير تجربته في هذا الصدد ان تجارة السلاح فعالية لا يمكن لجمها بسبب تداخل العشائر والقرى عند الحدود العراقية الإيرانية، مؤكدا ان الكثير من سكان تلك المناطق يتاجرون بالسلاح حيث يتخذونه مهنة للحصول على الاموال قبل ان تكون لهم اهداف سياسية.

ويقول حسن: الجهات المسلحة والتنظيمات تسخر جهد المواطن وحاجته للمال لصالح اجندتها.

من جهة اخرى يشير الشيخ رعد الطالب ان الناس بدأت تدرك اسباب الاقبال على شراء السلاح، لكن ذلك لن يسهم في لجم تلك التجارة لمن يحتاج الى الاموال التي يستطيع توفيرها عبر بيع السلاح.

ويتابع : الحل الامثل هو في تكثيف

المعروف. ويسبب ازدهار تجارة الاسلحة فان اشخاصا تفرغوا لهذه المهنة، التي تدرب عليهم ارباحا جيدة.

عمليات سرية

ويقول ضابط الشرطة كريم حسين ان السيطرة على تجارة السلاح غير ممكنة لان عليها عمليات سرية تحدث في الخفاء. ويرايه فان الحل الامثل هو في بسط السيطرة على الحدود وعدم السماح بعبوره الى المناطق الجاورة عبر الحدود.

ويرى حسين ان فتاوى المراجع الدينية ومنهم المرجع الديني كاظم الحائري الذي افتى بحرمة بيع السلاح في العراق الى جماعات مجهولة، سيساهم كثيرا في الحد من هذه التجارة.

ويرسم حسن خط سير السلاح بانه يبدأ من اقصى الجنوب من البصرة وضواحيها صعودا الى الوسط ثم الى الشمال والشمال الغربي.